قرار لمجلس المنافسة عدد 146/ق/2022 صادر في 26 من ربيع الآخر 1444 (21 نوفمبر 2022) المتعلق بتولي شركة «Hitachi Rail Ltd» المراقبة الحصرية غير المباشرة لأنشطة شركة «Thales SA» الخاصة بأنظمة النقل البري، وذلك عبر اقتناء شركة «Centelec UK Ltd» التي ستحتضن الأنشطة المذكورة.

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) ؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 26 من ربيع الآخر 1444 (21 نوفمبر 2022)، طبقا لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وبعد تأكد رئيس مجلس المنافسة من توفر النصاب القانوني لأعضاء اللجنة الدائمة المنصوص عليه في المادة 31 من النظام الداخلي للمجلس ؛

وعلى ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 0106/ع.ت.إ/2022 بتاريخ 7 محرم 1444 (5 أغسطس 2022)، والمتعلق بتولي شركة «Hitachi Rail Ltd» المراقبة الحصرية غير المباشرة لأنشطة شركة «Thales SA» الخاصة بأنظمة النقل البري ؛

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعياشي رقم 114/2022 بتاريخ 10 محرم 1444 (8 أغسطس 2022)، والقاضي بتعيين السيد والزين محمد عدنان مقررا في الموضوع طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 6 صفر 1444 (3 سبتمبر 2022)، والذي يمنح أجل 10 أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه ؛

وحيث إن الفاعلين والمتدخلين في السوق المعنية لم يبدوا أية ملاحظة حول عملية التركيز المذكورة ؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبليغ بتاريخ 9 صفر 1444 (6 سبتمبر 2022) ؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ فاتح ربيع الآخر 1444 (27 أكتوبر 2022) ؛

وبعد تقديم المقرر العام ومقرر الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة للمجلس المنعقد بتاريخ 26 من ربيع الآخر 1444 (21 نوفمبر 2022) ؛

وحيث إنه طبقا للمادة 13 من القانون رقم 104.12، فإن عملية التركيز المزمع القيام بها كانت موضوع عقد مبرم بين الأطراف بتاريخ 10 فبراير 2022 ينص على بيع نسبة 100 % من حصص رأس مال وحقوق التصويت المرتبطة به لشركة «Centelec UK Ltd» لفائدة شركة «Hitachi Rail Ltd»، إذ ينص العقد على أن شركة «Thales SA» ستقوم بخلق منشأة «Centelec UK Ltd» لغرض العملية وستنقل إليها جميع أنظمة النقل البري والأصول ذات الصلة ؛

وحيث إن مراقبة عملية التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من القانون رقم 104.12 ؛

وحيث إن المادة 11 تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة الثامنة (8) من المرسوم التطبيقي رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من أربعين بالمائة (40%) من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة ؛

وحيث إن العملية موضوع التبليغ تتعلق بتولي شركة «Hitachi Rail Ltd» المراقبة الحصرية غير المباشرة لأنشطة شركة «Thales SA» الخاصة بأنظمة النقل البري، وبالتالي فهي تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 والتي تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة ؛

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطا من الشروط المنصوص عليها في المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر، وهو تجاوز سقف رقم المعاملات الإجمالي العالمي لمجموع المنشآت المحدد في المادة الثامنة (8) من المرسوم رقم 2.14.652 ؛

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز هي :

- **الجهة المقتنية** : شركة «Hitachi Rail Ltd»، وهي فرع للشركة العالمية «Hitachi»، وهي شركة ذات المسؤولية المحدودة خاضعة للقانون الياباني، يقع مقرها الاجتماعي بطوكيو، وتنشط على الصعيد العالمي في مختلف المجالات بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والطاقة والصناعة والنقل والنظام الذكي «SmartLife» وأنظمة السيارات ؛

- **الأصول المستهدفة** : يتعلق الأمر بأنشطة شركة «Thales SA»، المرتبطة بسوق أنظمة النقل البري والتي تقدم حلولا في أربعة فروع مختلفة : (أ) التشوير لخطوط السكك الحديدية، (ب) التشوير لخطوط السكك الحديدية الحضرية، (ت) حلول لأنظمة الاتصالات والإشراف المتكاملة، (ث) حلول إصدار التذاكر وأنظمة الدفع. وسيتم نقل الأنشطة المذكورة في إطار العملية الحالية إلى شركة «Centelec UK Ltd»، وهي شركة ذات المسؤولية المحدودة خاضعة لقانون المملكة المتحدة، والتي تم خلقها خصيصا لإتمام العملية ؛

وحيث يتبين من خلال ملف التبليغ وتصريحات الأطراف المبلغة، أن مشروع عملية التركيز يهدف إلى تعزيز عرض الجهة المقتنية في سوق التشوير لخطوط السكك الحديدية، كما أن العملية ستمكن من زيادة الإنتاج وتوسيع قاعدة زبناء الجهة المقتنية إذ ستصبح قادرة على المنافسة بفعالية أكثر على الصعيد العالمي من خلال الجمع بين عروض الجهة المقتنية من جهة والحضور العالمي التكميلي للجهة المستهدفة من جهة أخرى ؛

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي، الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة استنادا على الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، تم تحديد السوق المعنية بشقيها، سوق الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث يعرف السوق المعني بكونه السوق المناسب المحدد حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ؛

وحيث يستفاد من عناصر الملف أن الأسواق المرجعية المعنية بهذه العملية هي سوق التشوير لخطوط السكك الحديدية مع تقسيمه لجزءين :

- تشوير خطوط السكك الحديدية التابعة للشبكة التقليدية (Le marché de signalisation des Lignes Classiques) ؛
- تشوير خطوط السكك الحديدية فائقة السرعة (Le marché de signalisation des Lignes Grande Vitesse).

وحيث إنه من ناحية التحديد الجغرافي، وبالنظر إلى طبيعة وخصائص العرض والطلب في السوق الوطنية والذي يتخذ شكل طلبات عروض منظمة على المستوى الدولي من طرف مستهلكي هذه الخدمات يشارك فيها شركات عالمية، كما أن تزويد السوق الوطنية من معدات التشوير لخطوط السكك الحديدية يعتمد على الاستيراد بصفة حصرية نظرا لعدم وجود صناعة محلية خاصة، وبالتالي فإن سوق التشوير لخطوط السكك الحديدية بجزءيه يكون ذا بعد عالمي ؛

وحيث إن التحليل التنافسي أسفر عن كون المنافسة في سوق تشوير خطوط السكك الحديدية يتم بموجب طلبات عروض ممتدة على مدى 4 أو 5 سنوات، مع احتمال تتميم العقد من أجل خدمات تكميلية ؛

وحيث إنه وبالنظر إلى طبيعة الطلب في السوق المذكورة والذي يتم بموجب طلبات عروض، فإن التحليل التنافسي يقتضي أولا دراسة عدد طلبات العروض، بهدف تحديد وتيرة التقاء أطراف العملية في نفس طلب العروض من جهة، ومن أجل تحديد معدل تجديد أو تتميم العقود المبرمة من جهة أخرى ؛

وحيث خلص التحقيق إلى أن وتيرة التقاء أطراف العملية في نفس طلب العروض تبقى ضئيلة، كما أن معدل تتميم العقود المبرمة لن يكون له أي تأثير سلبي على المنافسة في السوق المعنية ؛

وحيث إنه بدراسة بنية الأسواق المعنية والمواقع التنافسية للفاعلين داخلها، تبين للمجلس بأن مشروع عملية التركيز المبلغ لا يترتب عنه أي تقاطع أفقي بين أنشطة أطراف العملية على اعتبار أن الجهة المقتنية تنشط على مستوى خطوط السكك الحديدية الفائقة السرعة بينما الجهة المستهدفة تنشط على مستوى خطوط السكك الحديدية التابعة للشبكة التقليدية ؛

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي أسفر عن كون العملية المبلغة لن يكون لها أي تأثير عمودي أو تكتلي سلبي على المنافسة في سوق التشوير لخطوط السكك الحديدية بجزءيه، نظرا لأن حصة السوق التي تتوفر عليها أطراف العملية لا تمكنها من غلق الأسواق أمام المتنافسين والزبناء، كما أن السوق المعنية تعرف تواجد مجموعة من الشركات المنافسة عالميا تتوفر على حصص مهمة فيها، بالإضافة إلى أن الزبناء يتوفرون على قوة تفاوضية موازية مهمة ؛

وحيث إن المكتب الوطني للسكك الحديدية لم يبد أي تحفظ بخصوص العملية الحالية ؛

وحيث إنه انطلاقا مما سبق واستنادا للوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، خلص التحقيق إلى أن عملية التركيز الاقتصادي الحالية لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي على المنافسة في السوق الوطنية لتشوير خطوط السكك الحديدية أو في جزء مهم منها،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 0106/ع.ت.إ/2022 بتاريخ 7 محرم 1444 (5 أغسطس 2022)، يستوفي الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي شركة «Hitachi Rail Ltd» المراقبة الحصرية غير المباشرة لأنشطة شركة «Thales SA» الخاصة بأنظمة النقل البري، وذلك عبر اقتناء شركة «Centelec UK Ltd» التي ستحتضن الأنشطة المذكورة.

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة، خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 26 من ربيع الآخر 1444 (21 نوفمبر 2022)، طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، وذلك بحضور السيد أحمد رحو رئيس المجلس ورئيسا للجلسة، السيدة جيهان بنيوسف، والسادة عبد الغني أسنينة، وعبد اللطيف المقدم، وحسن أبو عبد المجيد، أعضاء.

الإمضاءات :

أحمد رحو.

جيهان بنيوسف. عبد الغني أسنينة.

عبد اللطيف المقدم. حسن أبو عبد المجيد.